الأنباء
الاحد 9 ديسمبر 2018

لمشاهدة الصفحة PDF

لتمويل توصيل الغاز الطبيعي لمناطق القاهرة الجديدة في إطار خطته للتوسع في محفظة التجزئة المصرفية

«الوطني ـ مصر» يوقع بروتوكول تعاون مع شركة «تاون جاس»

د.ياسر حسن وفريق من «وطني ـ مصر» في لقطة تذكارية مع قيادات شركة تاون جاس

وقع بنك الكويت الوطني ـ مصر الأسبوع الماضي بروتوكول تعاون مع الشركة المصرية لتوزيع الغاز الطبيعي للمدن «تاون جاس» إحدى الشركات التابعة للشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية «إيجاس»، يقضي بتولي البنك تمويل تكلفة توصيل وتشغيل الغاز الطبيعي في مناطق القاهرة الجديدة عبر أقساط وشروط ميسرة لعملاء شركة تاون جاس.

وقد قام بالتوقيع من جانب بنك الكويتي الوطني ـ مصر د.ياسر حسن ـ العضو المنتدب، ومن جانب شركة تاون جاس م.ياسر بهنس ـ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، وذلك بحضور ياسر الطيب ـ نائب العضو المنتدب للبنك، وعمرو الألفي رئيس قطاعات الأعمال بالبنك ولفيف من قيادات البنك وشركة تاون جاس.

ويشمل البروتوكول توفير نظام تمويل تكلفة التوصيل بالتقسيط من خلال منح العميل في منطقة القاهرة الجديدة قرضا لسداد تكلفة توصيل الغاز الطبيعي لوحدته السكنية طبقا للمقايسة الفعلية ووفقا للنظام الائتماني لبنك الكويت الوطني ـ مصر وذلك من دون حد أدنى أو حد أقصى ولمدة 5 سنوات، الأمر الذي سيساعد على توصيل الغاز إلى ما يقرب من 40 ألف وحدة سكنية، بالإضافة إلى التوسعات المستقبلية بمنطقة القاهرة الجديدة والتي سبق توصيلها للعمل بالغاز الطبيعي من قبل، وتعتبر خارج المناطق التي يطبق عليها نظام التقسيط على فاتورة استهلاك الغاز بقيمة 30 جنيها شهريا لمدة 6 سنوات.

الاتفاقية تخدم 40 ألف وحدة سكنية بالإضافة إلى التوسعات المستقبلية بالمنطقة

وبهذه المناسبة، قال د.ياسر حسن «إن هذه الخطوة تأتي ضمن إستراتيجية البنك وتوجهاته في المرحلة الحالية والهادفة نحو تعزيز موقعه في قطاع التجزئة المصرفية بما يقدمه من خدمات ومنتجات متطورة تناسب متطلبات مختلف شرائح العملاء من الأفراد والتي تستند إلى دراسة دقيقة ومتعمقة للسوق، ويعد قيام مصرفنا بتوقيع هذا البروتوكول مع شركة تاون جاس انعكاس واضح لتوجهاتنا نحو ذلك».

وأضاف أن البنك من ناحية أخرى يعمل دائما على زيادة محفظته في قطاع الشركات، حيث تضم محفظة البنك الائتمانية تنوعا كبيرا في الشركات التي يتعامل معها سواء أكانت شركات كبيرة أو شركات صغيرة ومتوسطة.

وأشار د.حسن إلى أن البنك قد خطى خطوات جيدة جدا في دعم قطاع الـ SMEs بما يمثله هذا القطاع من أهمية خاصة للسوق المصرية، حيث يقوم البنك بتوفير بدائل تنافسية متنوعة لهذا القطاع وذلك بدعم من مجموعة بنك الكويت الوطني ذات النشاط الدولي.

من جانبه، قال رئيس قطاعات الأعمال في بنك الكويت الوطني ـ مصر عمرو الألفي «إن هذه الخطوة تأتي في إطار دعم البنك لقطاع البترول خاصة فيما يخص اتجاه الدولة نحو توصيل الغاز الطبيعي لمعظم المناطق في الجمهورية بدلا من الاعتماد على البوتاجاز ليتواكب ذلك مع الاكتشافات العديدة التي أعلن عنها مؤخرا للغاز الطبيعي الأمر الذي يوفر موارد للدولة بالعملات الأجنبية».

بدوره، قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة تاون جاس م.ياسر بهنس «إن توقيع البروتوكول يأتي ضمن المشروع القومي الذي ترعاه وزارة البترول للتوسع في توصيل الغاز الطبيعي لكل العملاء وذلك لتحسين مستوى معيشة المواطنين ولزيادة أعداد العملاء عبر تسهيل إجراءات التعاقد وتخفيف الأعباء المالية وبما ينعكس على تحقيق أهداف الدولة في إحلال الغاز الطبيعي محل البوتاجاز وتخفيف الدعم عن كاهل الموازنة.

جدير بالذكر أن بنك الكويت الوطني ـ مصر هو عضو مجموعة بنك الكويت الوطني، وقد تأسس في مصر عام 1980 تحت اسم البنك الوطني المصري، ولديه شبكة من الفروع المصرفية تبلغ 48 فرعا تنتشر بأفضل المواقع الحيوية في مختلف المحافظات والمدن المصرية، منها: القاهرة، الجيزة، الاسكندرية، الدلتا، سيناء، البحر الأحمر، الصعيد، والمناطق الصناعية في مدينتي السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان. كما يعد من البنوك القليلة داخل السوق المصري التي لديها ترخيص إسلامي بجانب الترخيص التقليدي، حيث يوجد لديه فرعان إسلاميان أحدهما بالقاهرة والآخر في مدينة الإسكندرية وهو أمر يتيح للبنك تقديم المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى المنتجات التقليدية، كما يمتلك البنك شبكة كبيرة من ماكينات الصراف الآلي التي تنتشر بأهم المناطق بالجمهورية لخدمة عملائه على مدار 24 ساعة، هذا فضلا عن العديد من الخدمات الإلكترونية مثل خدمة «وطني أون لاين» التي تتيح لعملاء البنك التمتع بخدمات مصرفية آمنة في أي وقت ومن أي مكان.

تجدر الإشارة إلى أن بنك الكويت الوطني الذي تأسس في عام 1952 كأعرق وأقدم بنك وطني ومؤسسة مالية في الكويت ومنطقة الخليج العربي، هو أحد أكبر وأبرز البنوك العربية، ويتمتع بأعلى التصنيفات الائتمانية في منطقة الشرق الأوسط بإجماع وكالات التصنيف العالمية موديز وستاندرد آند بورز وفيتش، التي أكدت متانة مؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسملته القوية وخبرة جهازه الإداري ووضوح رؤيته الاستراتيجية وتوافر قاعدة تمويل مستقرة لديه. كما يحتفظ بنك الكويت الوطني بموقعه المتقدم بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم للمرة الثالثة عشرة على التوالي. ولدى مجموعة بنك الكويت الوطني اليوم أوسع شبكة فروع محلية ودولية تصل إلى أكثر من 150 فرعا وشركة تابعة تغطي أربع قارات حول العالم، وتنتشر في كل من الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا ودول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط والصين وسنغافورة.

«برقان» يعين رائد الهقهق رئيساً تنفيذياً لعملياته في الكويت

أعلن بنك برقان في بيان صحافي أمس عن تعيين رائد الهقهق رئيسا تنفيذيا لعملياته في الكويت بعد حصوله على موافقة بنك الكويت المركزي.

وأضاف البيان ان الهقهق سيستمر في قيادة بنك برقان ـ الكويت إلى المرحلة التالية من النمو الذكي، ولكونه أحد القياديين في البنك فقد لعب دورا حيويا في تشكيل وتنفيذ التوجه الاستراتيجي الحالي باعتبار ذلك من ضمن مهامه السابقة كنائب الرئيس التنفيذي لبنك برقان ـ الكويت. وقد باشر الهقهق مهامه الجديدة اعتبارا من الثالث من ديسمبر 2018.

وتعليقا على ذلك، قال رئيس مجلس إدارة مجموعة بنك برقان ماجد العجيل: «أهنئ رائد الهقهق على تسلمه مهامه الجديدة. وبالنظر إلى سجله الحافل وخبراته الطويلة بالقطاع والأسواق المحلية والعالمية، يمتلك الهقهق الخبرات والمؤهلات الملائمة لقيادة عملياتنا في الكويت خلال المرحلة المقبلة، ولدينا ثقة تامة بأن البنك سيستمر تحت قيادته في أدائه القوي وسيستفيد من الفرص الاستثنائية في الفترة المقبلة، وعن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة نتمنى له كل التوفيق والنجاح، ونتطلع لمواصلة العمل معا».

ماجد العجيل

العجيل: لدينا ثقة تامة بأن عملياتنا في الكويت ستستمر تحت قيادة الهقهق في أدائها القوي

وتعليقا على تعيينه، قال رائد الهقهق: «أعتز بالثقة التي منحني إياها رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك، وأتطلع إلى هذه المرحلة المقبلة من مسيرتي المهنية وبتوجيه من مجلس الإدارة ودعم الفريق التنفيذي وبجهد والتزام موظفينا، فإنني على ثقة من أن بنك برقان سيستمر في نهجه الحالي محققا نتائج عالية بما يعود بالفائدة على أصحاب المصالح».

تجدر الإشارة إلى أن رائد الهقهق لديه خبرة تزيد على العشرين عاما في القطاع المصرفي المحلي والدولي، حيث عمل في مجالات عدة منها الخدمات المصرفية والخدمات الاستثمارية وخدمات الشركات والمؤسسات المالية. وتولى العديد من المناصب القيادية في مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة والشركات، حيث حققت المجموعات تحت قيادته نجاحا كبيرا في الأداء ونموا ملحوظا في الأرباح. ويحمل الهقهق شهادة بكالوريوس علوم في الإدارة الإستراتيجية من جامعة ولاية كاليفورنيا ـ ساكرامنتو في الولايات المتحدة الأميركية.

رائد الهقهق

«الاستثمارات»: 4,2٪ ارتفاع المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة

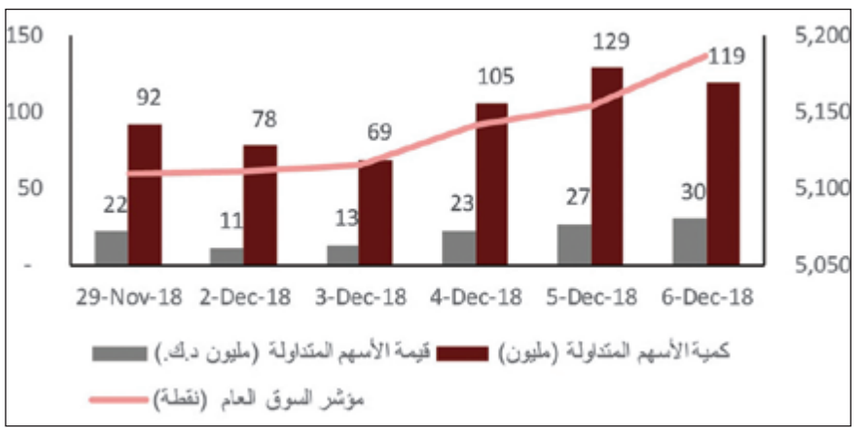

قال تقرير صادر عن شركة الاستثمارات الوطنية إن بورصة الكويت أنهت تعاملاتها للأسبوع الأول من شهر ديسمبر على ارتفاع في أداء كل مؤشراتها، وذلك مقارنة مع أدائها للأسبوع الماضي، حيث ارتفعت جميع المؤشرات (السوق العام، السوق الأول، السوق الرئيسي ومؤشر NIC50) بنسب 1,6٪، 2,2٪، و0,1٪ و1,8٪ على التوالي، كما ارتفع المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة بنسبة 4,2٪ إلى 20,7 مليون دينار خلال الأسبوع بالمقارنة مع 19,9 مليون دينار للأسبوع الماضي، بينما انخفض المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة بنسبة 3,9٪.

وأضاف التقرير أن بورصة الكويت شهدت صعودا واضحا في أداء كل مؤشراتها الثلاثة، وذلك استكمالا للحالة الإيجابية التي بدأت منذ أواخر أكتوبر الماضي، حيث استمرت حالة الزخم الشرائي على أغلب شركات السوق الأول وكذلك بعض أسهم السوق الرئيسي، مع وجود حالة من التباين النسبي في متغيرات نشاط التداول، حيث ارتفع المعدل اليومي لقيمة التداول، وفي المقابل انخفض المعدل اليومي لأحجام التداول، الأمر الذي يعكس توجه المستثمرين بكل شرائحهم إلى أسهم السوق الأول، وذلك استباقا لاكتمال انضمام البورصة إلى مؤشر فوتسي راسل للأسواق الناشئة الثانوية، وذلك من خلال المرحلة الثانية والتي يحل موعدها في الرابع والعشرين من الشهر الجاري.

زخم شرائي على أغلب شركات السوق الأول

وعلى الجانب الاقتصادي، لا يزال سعر خام برنت يتداول بالقرب من أدنى مستوياته منذ أكتوبر 2017 عند مستوى 59 دولارا.

تقرير الشال

انخفاض متوقع لفائض الموازنة إلى 1,5 مليار دينار

أشار تقرير الشال الاقتصادي الى أن جملة الايرادات المحصلة للدولة حتى نهاية الشهر السابع من السنة المالية 2019/2018 قد بلغت نحو 12,12 مليار دينار، أو ما نسبته نحو 80,4٪ من جملة الايرادات المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 15,08 مليار دينار، وذلك وفق ما جاء من وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهري للادارة المالية للدولة لغاية شهر أكتوبر 2018.

وقال «الشال» إن الايرادات النفطية الفعلية حتى 2018/10/31 بلغت نحو 11,36 مليار دينار أي بما نسبته نحو 85,3٪ من الايرادات النفطية المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 13,318 مليار دينار، وبما نسبته نحو 93,7٪ من جملة الايرادات المحصلة، وقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 72 دولارا خلال ما مضى من السنة المالية الحالية 2019/2018. وتم تحصيل ما قيمته نحو 766,33 مليون دينار ايرادات غير نفطية خلال الفترة نفسها وبمعدل شهري بلغ نحو 109,47 ملايين دينار، بينما كان المقدر في الموازنة للسنة المالية الحالية بكاملها نحو 1,77 مليار دينار، أي أن المحقق ان استمر عند هذا المستوى، سيكون أدنى للسنة المالية بكاملها بنحو 457,8 مليون دينار عن ذلك المقدر، علما ان اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية كانت قد قدرت بنحو 21,5 مليار دينار، وصرف فعليا حتى 2018/10/31 نحو 7,51 مليارات دينار، وتم الالتزام بنحو 1,48 مليار دينار وباتت في حكم المصروف، لتصبح جملة المصروفات ـ الفعلية وما في حكمها ـ نحو 9,001 مليارات دينار، وبلغ المعدل الشهري للمصروفات نحو 1,28 مليار دينار.

ورغم أن نشرة الوزارة تذهب الى خلاصة مؤداها أن الموازنة في نهاية الشهر السابع من السنة المالية الحالية قد حققت فائضا بلغ نحو 3,12 مليارات دينار، قبل خصم الـ 10٪ من الايرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة، فان معدل الانفاق الشهري سوف يرتفع كثيرا مع نهاية السنة المالية.

وذكر التقرير أن رقم الفائض مع نهاية السنة المالية يعتمد أساسا على أسعار النفط وانتاجه لما تبقى من السنة المالية الحالية، أي الشهور الخمسة المقبلة، مع التوقع له أن ينخفض الى ما بين 1 و1,5 مليار دينار مع احتمال أن يتحول الى عجز ان استمرت أسعار النفط عند مستواها الهابط الحالي.

بورصة الكويت ضمن الأفضل عالمياً منذ بداية 2018

قال تقرير الشال الاقتصادي: إن أداء شهر نوفمبر الماضي كان سالبا لغالبية أسواق العينة، حيث حقق فيه 8 أسواق من أصل 14 سوقا خسائر، بينما حققت 6 أسواق أداء موجبا.

وكانت نتيجة ذلك الأداء، استمرار 6 أسواق ذاتها بموقعها في المنطقة الموجبة من زاوية أدائها منذ بداية العام مقارنة مع أدائها في شهر نوفمبر، وهو ما يوحي بأن معظم الأسواق الأخرى لم تتعاف بشكل كامل بعد أداء شهر أكتوبر السلبي الذي حققت فيه غالبية الأسواق خسائر عالية.

وأضاف التقرير أن أكبر الخاسرين خلال نوفمبر كان سوق دبي الذي فقد في شهر واحد 4,2٪ لترتفع خسائره منذ بداية العام من 17,4٪ في نهاية أكتوبر، إلى 20,8٪ مع نهاية نوفمبر. أما ثاني أكبر الخاسرين كان سوق أبوظبي الذي فقد مؤشره خلال الشهر نفسه نحو 2,7٪، ولكنه أنهى الشهر ثالث أكبر الرابحين منذ بداية العام بمكاسب بنحو 8,4٪. في حين جاء ثالث أكبر الخاسرين السوق السعودي بخسائر بحدود 2,6٪، ولكنه ظل رابع أكبر الرابحين منذ بداية 2018 بمكاسب بنحو 6,6٪. تلاه السوق البريطاني بخسائر 2,1٪، ثم السوق الفرنسي والألماني بخسائر 1,8٪ و1,7٪ على التوالي، ربما نتيجة إرهاصات مشروع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

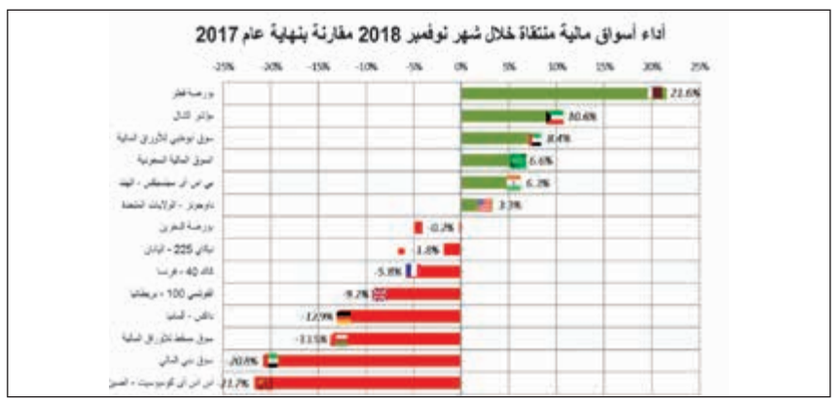

وأوضح التقرير ان السوق الهندي كان أكبر الرابحين في نوفمبر الماضي والذي أضاف لمؤشره نحو 5,1٪، هذه المكاسب قفزت بموقعه من المركز السادس للأسواق الرابحة في أدائها منذ بداية العام، إلى المركز الخامس وبمكاسب بنحو 6,3٪. وثاني أكبر الرابحين كان السوق الياباني الذي كسب مؤشره 2٪، مغايرا تماما لأدائه في أكتوبر عندما استقر في قاع الأسواق الخاسرة. أما ثالث أكبر الرابحين كان السوق الأميركي بنحو 1,7٪ خلال شهر نوفمبر، تلاه السوق الكويتي بنحو 1,4٪ وفقا لمؤشر الشال و1,3٪ وفقا لمؤشر البورصة العام، لتحتل بورصة الكويت وفق مؤشر الشال المركز الثاني في قائمة الأسواق الرابحة منذ بداية العام بمكاسب بحدود 10,6٪، بينما حققت بورصة البحرين مكاسب بنحو 1,1٪ في نوفمبر، تلتها بورصة قطر كأقل الرابحين بحدود 0,6٪ ولكنها ظلت أكبر الأسواق الرابحة منذ بداية 2018 بمكاسب 21,6٪.